2588 رم

0584

UN ECONOMIC COMMISSION FOR WEST ASIA
RECEIVED
LIBRARY

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التوزيع : عام

E/ECWA/ 69

٢ تشرين الاول /اكتوبر ١٩٧٨

الاصل : بالعربية

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

الدورة الخامسة

٢-٦ تشرين الاول /اكتوبر ١٩٧٨

عمان ،الاردن

البند ١٣ (أ) من جدول الاعمال

خطة العمل الاقليمية لادماج المرأة في التنمية في دول منطقة غربي آسيا

(مذكرة من الامين التنفيذي)

عقدت اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ومركز الامم المتحدة للتنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية مؤتمرا اقليميا في عمان ،الاردن ، من ٢٩ أيار/مايو الى ٤ حزيران /يونيو ١٩٧٨ لوضع " خطة العمل الاقليمية لادماج المرأة في التنمية في دول غربي آسيا" .

تبين المذكرة الايضاحية المرفقة الأسس التشريعية لوضع خطة العمل الاقليمية المذكورة والخطوات التي اتخذت تمهيدا لها ؛ كما تبين الاهداف التي تتوخاها على المستويات القطرية والاقليمية والعالمية وكذلك التوصيات اللازمة لتحقيق تلك الاهداف .

لقد رفعت الخطة الى حكومات الدول الاعضاء للنظر في تنفيذ ما يتعلق بها من توصيات على المستوى الوطني . اما التوصيات على المستوى العالمي فسيرفعها الامين العام للامم المتحدة الى الجمعية العامة . اما الجزء الاقليمي المتعلق بمنطقة غربي آسيا فيتضمنه القسم الاخير من المذكرة الايضاحية المرفقة ، وهو معروض الان على اللجنة للنظر في اقرار التوصيات التي ترى تنفيذها .

وقد أرفق بالمذكرة الايضاحية ملحق يتضمن تقريرا عن الصندوق الطوعي لعقد الامم المتحدة للمرأة يتضمن خلاصة للمشاريع التي وافقت عليها اللجنة الاستشارية للصندوق بما فيها المشاريع التي تقدمت بها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا .

مذكرة ايضاحية

١- برزت في السنوات الماضية أهمية المشاركة الكاملة للمرأة في جميع جهود ومراحل التنمية وتحقيق أهداف النظام الدولي الاقتصادى الجديد . وكانت أكدت الجمعية العامة منذ دورتها الخامسة والعشرين و بقرارها رقم ٢٧١٦ بتاريخ ١٥ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٠ على ضرورة القيام ببرامج مركزة للنهوض بالمرأة في مجالات الحياة المختلفة .

٢- ذكر المجلس الاقتصادى والاجتماعي في قراره رقم١٦٨٤ في الدورة الثانية والخمسين بتاريخ ٢ حزيران /يونيو ١٩٧٢ بقرار الجمعية العامة ٢٧١٦ لسنة ١٩٧٠ ودعي الدول الاعضاء لتبني برامج لتطوير وضع المرأة لتقوم بدورها كزوج و أم ومواطنة تشارك في مسيرة وطنها . كذلك طالب الامم المتحدة ومنظومتها بالقيام ببرامج في هذا المجال .

٣- و في نفس الجلسة ٢ حزيران /يونيو ١٩٧٢ ،كرر المجلس الاقتصادى والاجتماعي دعمه لزيادة النشاطات المتصلة بتطوير مركز المرأة ،وأشار باهتمام الى تكوين لجنة المرأة العربية التي انبثقت عن جامعة الدول العربية في ايلول /سبتمبر ١٩٧١ ،وطالب بالتحديد اللجان الاقليمية التابعة للامم المتحدة باتخاذ كل التدابير اللازمة لادخال مشاريع ضمن برامج عملها لزيادة مشاركة المرأة في مجالات المجتمع ورفع تقرير عما تنجزه اللجان الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي .

٤- أعلنت سنة ١٩٧٥ " السنة العالمية للمرأة " بقرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي رقم ١٦٨١ في الدورة الثانية والخمسين بتاريخ ٢ حزيران ١٩٧٢ . ودعمته الجمعية العامة في قرارها رقم ٣٠١٠ في الدورة الثامنة والعشرين بتاريخ ١٨ كانون الاول /ديسمبر١٩٧٢ ، ودعا قرارها كل الدول الاعضاء الى التركيز خلال سنة ١٩٧٥ على برامج ونشاطات تهدف الى ادماج المرأة في التنمية كمشاركة ومنتفعة .

٥- وفي ١٠ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٤ ،دعت الجمعية العامة الحكومات والمنظمات المتخصصة واللجان الاقليمية التابعة للامم المتحدة الى تنفيذ برنامج العمل للسنة العالمية للمرأة الذى أقره المجلس الاقتصادى والاجتماعي . وقد أوصى هذا القرار بأن تدرس الدول الاعضاء خططها التنميتها الوطنية وان تضع ضمن مشاريعها برامج لتدريب وتأهيل المرأة لزيادة مشاركتها في حياة وطنها الاجتماعية والاقتصادية . و أخيرا أوصى هذا القرار بتكوين جهاز وطني في كل من الدول الاعضاء ليهتم بالامور المتعلقة بالاسراع في عملية دمج المرأة في التنمية .

٦- بناء على قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٨٥١ (الدورة ٥٦) بتاريخ ١٦ أيار/ مايو ١٩٧٤ وقرار الجمعية العامة للامم المتحدة ٣٢٧٦٠ (الدورة ٢٩) بتاريخ ١٠ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٤ تقرر عقد مؤتمر عالمي بمناسبة " السنة العالمية للمرأة " . وقد طالبت الجمعية العامة المؤتمر بتقديم توصياته ،واقتراحاته لمناقشتها

في الدورة الخاصة السابعة في ايلول/سبتمبر ١٩٧٥ . وقررت كذلك ادخال بند خاص عن السنة العالمية للمرأة ضمن جدول اعمال دورتها الثلاثين .

٧- أكدت الجمعية العامة في دورتها الثلاثين على اهمية مشاركة المرأة في التنمية كجزء من اهداف التنمية وذلك في قرارها رقم ٣٥٠٥ بتاريخ ١٥ كانون اول/ديسمبر ١٩٧٥ . وأكدت على أهمية العمل الاقليمي خاصة في قرارين تبنتهما عند دراسة نتائج المؤتمر العالمي للسنة العالمية للمرأة ، ففي القرار رقم ٣٤٩٠ (الدورة ٣٠) بتاريخ ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٥ الفقرة ١ طالبت الجمعية العامة أجهزة الامم المتحدة ، بما في ذلك اللجان الاقليمية" ان تستعرض سنويا النشاطات التي قامت بها فيما يتعلق بخطة العمل العالمية . . . وان تضمن هذا العرض في تقاريرها المقدمة الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي " . وفي القرار ٣٥٢٠ (الدورة ٣٠) الفقرة ٦ طالبت الجمعية العامة ايضا اللجان الاقليمية بان تطور وتنفذ ، كمهمة ذات اولوية ، استراتيجيات فعالة لتحقيق اهداف الخطة على المستوى الاقليمي ومن قبل الدول الاعضاء ، مع الاخذ بنظر الاعتبار خطط العمل الخاصة بهم .

٨- وفي نفس القرار ٣٥٢٠ (الدورة ٣٠) بتاريخ ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٥ اعلنت الجمعية العامة العقد ١٩٧٦-١٩٨٥ "عقد الامم المتحدة للمرأة من اجل المساواة والتنمية والسلام " ، وخصصته لتحقيق اهداف محددة وردت في خطة العمل العالمية .

٩- دعت خطة العمل العالمية الحكومات لوضع اهداف قصيرة ومتوسطة و بعيدة المدى ضمن خطوط عامة رئيسة على ان تتلاءم الاهداف وظروف و أولويات كل دولة . كذلك تضمنت الخطة حدودا دنيا للاهداف الواجب تحقيقها في عام ١٩٨٠ والواجب تضمينها بشكل اكثر تفصيلا في الخطط الاقليمية .

١٠- في هذه الخطة العالمية اعطيت الاولوية الكبرى للعمل على المستوى الاقليمي ولدور لجان الامم المتحدة الاقليمية لافريقيا ولآسيا والمحيط الهادي ، ولاوروبا ولامريكا اللاتينية ولغربي آسيا . اذ تنص الخطة العالمية على قيام اللجان الاقليمية باثارة الاهتمام بالخطة العالمية لدمج المرأة في التنمية ، وبتزويد الحكومات والمنظمات غير الحكومية بما تحتاج اليه من مساعدة لتنفيذ أهداف الخطة .

١١- بعد الاشارة الى خطة العمل العالمية الناتجة عن مؤتمر المرأة العالمي الذي انعقد في المكسيك في حزيران/يونيو ١٩٧٥ ، دعا قرار الجمعية العامة ٣٥٢٠ (الدورة ٣٠) الحكومات لدراسة توصيات الخطة العالمية وقرارات المؤتمر العالمي خاصة ما يخص العمل على المستوى الوطني و بالتحديد التوصيات التي تطلب تحديد اهداف مختلفة المدى ، وتبني استراتيجية وخطة عمل وطنية لتنفيذ توصيات الخطة مع اجراء تقويم evaluation دوري عن سير العمل في هذا المجال .

١٢- قررت الجمعية العامة كذلك في القرار ٣٥٢٠ (الدورة ٣٠) الفقرة ٢٠ عقد مؤتمر عالمي ثاني في منتصف عقد المرأة ، في سنة ١٩٨٠ ، لمراجعة وتقويم سير العمل منذ تبني خطة العمل العالمية في سنة ١٩٧٥ .

١٣- بناء على قرار الجمعية العامة ٣٢٧٥ (الدورة ٢٩) بتاريخ ١٠ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ الذى طلب من اللجان الاقليمية التنفيذ الكامل لبرامج السنة العالمية للمرأة ، واشارة الى البرنامج المعد للسنة العالمية للمرأة من قبل اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، طالبت الدول الاعضاء في اللجنة في قرارها رقم ١٧ (الدورة الثانية) بتاريخ ٩ ايار/مايو ١٩٧٥ الامين التنفيذى للجنة الاقتصادية لغربي آسيا ان يكثف نشاطه الامانة في هذا المجال وان يعطي خطة العمل العالمية الاهتمام اللازم .

١٤- بناء على توصية خطة العمل العالمية وعلى مقررات المجلس الاقتصادى والاجتماعي ومقررات الجمعية العامة التي تدعو اللجان الاقليمية التابعة للامم المتحدة الى تبني برامج في مجال ادماج المرأة في التنمية ، وبناء على الاتصالات التي تمت بين الامم المتحدة - مركز الانماء الاجتماعي والشؤون الانسانية وبين اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا قامت اللجنة بوضع مسودة مشروع للخطة الاقليمية ، وعرض هذا المشروع على اجتماع للخبراء في عمان بين ١٥ و ٢٠ نيسان /ابريل ١٩٧٨ . وقد دعي الى هذا الاجتماع التحضيرى عدد محدد من الخبراء من دول منطقة غربي آسيا ليتسنى دراسة مشروع الخطة بطريقة متعمقة . وقد وجهت الدعوات الى الدول التالية : المملكة الاردنية الهاشمية ، الجمهورية العربية السورية ، الجمهورية العراقية ، دولة الكويت ، الجمهورية اللبنانية ، جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، ومنظمة التحرير الفلسطينية . وقد روعي عند توجيه الدعوة ان يرسل كل من هؤلاء الاعضاء ممثلا ذا اختصاص معين يتصل بشؤون المرأة في التنمية حتى تتوفر الخبرة المتكاملة من مجموع الاختصاصات المعنية بهذا الموضوع . كذلك دعي الى هذا الاجتماع منظومات الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ولجنة المرأة العربية التابعة لجامعة الدول العربية .

١٥- كان هدف المؤتمر التحضيرى عرض المشروع المقترح لخطة العمل الاقليمية لدمج المرأة في التنمية في دول غربي آسيا وتبادل الرأى والمشورة حول هذه الخطة وتقديم الاقتراحات اللازمة لاعادة صياغتها وأخذ المقترحات التي يتقدم بها الخبراء حول تعديل هذه الوثيقة بعين الاعتبار عند صياغتها النهائية كورقة العمل الرئيسية للمؤتمر الاقليمي لدمج المرأة العربية في التنمية .

١٦- انعقد المؤتمر الاقليمي لدمج المرأة في التنمية لدول غربي آسيا في عمان من ٢٩ ايار/مايو الى ٤ حزيران /يونيو ١٩٧٨ بناء على دعوة الامم المتحدة - مركز الانماء الاجتماعي والشؤون الانسانية واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . ولقد أكدت الدعوة على أهمية الموضوع للدول الاعضاء وللامم المتحدة ودعت الحكومات الى المشاركة على أعلى المستويات المخولة باتخاذ قرارات حول الموضوع .

١٧- تم تنظيم المؤتمر من قبل الامم المتحدة - مركز الانماء الاجتماعي والشؤون الانسانية واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بموجب البرنامج العادي للتعاون الفني وبناء على توجيه خطة العمل العالمية التي أقرت في المؤتمر العالمي للمرأة . ويمثل مؤتمر عمان اول مؤتمر في اطار الامم المتحدة لدمج المرأة في التنمية في منطقة غربي آسيا ، تضع فيه دول المنطقة خطة عمل اقليمية .

١٨- حضر المؤتمر ممثلون من اعضاء اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا من :

١) المملكة الاردنية الهاشمية
٢) دولة البحرين
٣) الجمهورية العربية السورية
٤) الجمهورية العراقية
٥) سلطنة عمان
٦) دولة الكويت
٧) الجمهورية اللبنانية
٨) جمهورية مصر العربية
٩) منظمة التحرير الفلسطينية
١٠) الجمهورية العربية اليمنية .

كذلك شارك في المؤتمر جامعة الدول العربية - لجنة المرأة العربية - والمعهد العربي للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي بالكويت . بالاضافة الى مركز الانماء الاجتماعي والشؤون الانسانية للامم المتحدة واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، فقد تمثلت في المؤتمر منظومات الامم المتحدة الدولية ووكالاتها المتخصصة .

١٩- يتضمن الجزء التالي من هذه المذكرة خلاصة لخطة العمل التي تبناها المؤتمر الاقليمي في ختام اجتماعاته مع تعداد لمجالات العمل على المستوى الوطني ، واخيرا مقتبس لنصوص التوصيات التي اقترحتها الخطة للتنفيذ على المستوى الاقليمي :

خطة العمل الاقليمية لادماج المرأة في التنمية في دول منطقة غربي آسيا

٢٠- تقوم خطة العمل الاقليمية لادماج المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدول غربي آسيا على دعائم قطرية وطنية ، واقليمية قومية ، وعالمية انسانية . ترتكز هذه الدعائم وطنيا على ارضية الواقع وأحواله في كل دولة من دول المنطقة ، وما تبذله لمواجهة تحديات التنمية والتطوير لسكانها . وترتكز قوميا على ما يجمع بين دول المنطقة وشعوبها من رصيد التاريخ والحضارة المشتركة كجزء من الامة العربية ، وعلى سعيها الدائب نحو تحقيق المزيد من التكامل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بما يعزز حرية الوطن الكبير وكرامة المواطن اينما كان موقعه .

كذلك ترتكز هذه الخطة على أسس عالمية يوصي بها المجتمع الدولي في رحاب الامم المتحدة ومنظماتها المختلفة وفي نصوص مواثيقها وبيانات مؤتمراتها ،وما تستهدف من تعاون دولي على مختلف المستويات لتنمية الموارد البشرية ودفع عجلة التقدم الانساني . وقد تحددت مجالات خطة العمل على المستويات الثلاثة المذكورة في المجالات التالية :

اولا : في مجال التخطيط والتنفيذ
ثانيا : في المجال القانوني
ثالثا : في مجال التعليم والتدريب
رابعا : في مجال الاستخدام والعمالة
خامسا : في مجال خدمات الاسرة ورعايتها
سادسا : في مجال تكوّن الاسرة والاحوال الشخصية
سابعا : في مجال تحسين احوال المرأة الريفية والبدوية
ثامنا : المرأة الفلسطينية
تاسعا : دور وسائل الاعلام والثقافة
عاشرا : دور الجمعيات والتنظيمات النسائية
حادى عشر : دور البحوث والدراسات والمعلومات .

٢١- تنتهي الخطة بخاتمة تستخلص من مقترحات العمل الواردة في اقسامها الاحد عشر السابقة أهم المقترحات التي تمثل مشروعات يمكن العمل على تخطيطها وتنفيذها في المدى القريب . وتمثل هذه المشروعات المختارة عناصر هامة في دفع غيرها من المشروعات والمقترحات الى حيز التنفيذ سواء كان ذلك على المستوى الوطني او الاقليمي ، هذا فضلا عن كونها تمثل احتياجات اساسية ومشتركة بين دول المنطقة في جهودها لادماج المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٢٢- اما المقترحات الخاصة بعمل اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في مجال المرأة والتنمية فهي :

(١) توثيق التعاون بين اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا و بين اللجنة الاقتصادية لافريقيا ولجنة المرأة العربية في تبادل المعلومات والخبرات فيما يتعلق بمشروعات تطوير المرأة في كل من المنطقتين ،وتنشيط التعاون التقني بين دول المنطقة .

٢) انشاء نظام دائم لاستعراض وتقييم التدابير المتخذة لتنفيذ توصيات خطة العمل الاقليمية ، وعلى اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا وضع الصورة المناسبة لهذا النظام وتشكيله واختصاصاته واسلوب عمله .

٣) توصي خطة العمل اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بالاهتمام بوضع برنامج المشروعات الممول من " صندوق الامم المتحدة الطوعي للمرأة " على الاهتمام بجوانب التدريب للعناصر النسائية ، وبالمشروعات الانتاجية في المناطق الريفية والاحياء الفقيرة في المدن ، وان يوجه جزء كبير من مشروعات هذا الصندوق للدول الاقل نموا في المنطقة ، وان تسعى اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا للبحث عن مزيد من مصادر التمويل لبرامج النهوض بالمرأة من الصناديق العربية او من المصادر الدولية .

٤) مناشدة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بالتعاون مع وكالات الامم المتحدة المتخصصة والمنظمات الاقليمية العربية ، اصدار دليل مهني للنساء المتخصصات في مختلف حقول النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبخاصة تلك الحقول التي تعنى بشؤون المرأة وبرامج ادماجها في التنمية وذلك للاستفادة بهذا الدليل في تبادل الخبراء والخبرة بين البلاد العربية وعلى المستوى الدولي ايضا .

٥) جمع المعلومات والبيانات المتعلقة باوضاع المرأة والبرامج الخاصة بادماجها في التنمية في دول المنطقة ، كجزء من نشاطات الاعداد للمؤتمر الاقليمي التحضيري للمرأة الذي يزمع عقده في عام ١٩٧٩ تمهيدا للمؤتمر العالمي في ١٩٨٠ .

٦) العمل على دعم برامج المرأة في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بزيادة عدد الخبراء المختصين بقضايا المرأة والتنمية حتى تتمكن من مواجهة المسؤوليات المتزايدة خلال عقد المرأة ، ودراسة امكانية قيام وحدة خاصة بالمرأة والتنمية في نطاق هذه اللجنة .

ملحـــق

الصندوق الطوعي لعقد الامم المتحدة للمرأة

١- بناء على قرار الجمعية العمومية ٣٥٢٠ (الدورة ٣٠) بتاريخ ١٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ الذى أعلن ١٩٧٦-١٩٨٥ عقد الامم المتحدة للمرأة وتذكيرا بالصندوق الطوعي للسنة العالمية للمرأة الذى كوّن بقرار من المجلس الاجتماعي والاقتصادى رقم ١٨٥٠ (الدورة ٥٦) بتاريخ ١٦ ايار/مايو ١٩٧٤ ،وتشديدا على ضرورة معونة الدول الاقل نموا والدول ذوى الميزانيات المحدودة التي يصعب عليها تنفيذ برامج العمل الوطنية لادماج المرأة في التنمية ، قررت الجمعية العامة في قرار ١٣٣ (الدورة ٣١) بتاريخ ١٦ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٦ تمديد الصندوق الطوعي للمراة ليشمل عقد المراة ١٩٧٦-١٩٨٥.

٢- تبنت الجمعية العامة في قرارها ١٣٣ (الدورة ٣١) بتاريخ ١٦ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٦ الشروط التي وضعها المجلس الاجتماعي والاقتصادى للصندوق الطوعي لعقد المرأة في قراره ٢٠٠٥ (الدورة ٦٠) بتاريخ ١٢ ايار/مايو ١٩٧٦ .

٣- أكدت الجمعية العمومية ضرورة تعديد موارد هذا الصندوق لبرامج ومشاريع تخصص للدول الاقل نموا في العالم النامي وان تكون المشاريع ضمن المواصفات التالية :

(أ) نشاطات في مجال التعاون الفني ،
(ب) نشاطات لتعزيز وتطوير البرامج الاقليمية والدولية ،
(ج) نشاطات لتطوير وتنفيذ برامج مشتركة بين المنظمات ،
(د) ابحاث مرتبطة بـــ أ ، ب ،ج ،
(هـ) نشاطات ثقافية واعلامية متصلة باهداف عقد المرأة وبرامجه التنموية ،
(و) عند اختيار المشاريع ،يجب ان يعطى اعتبار خاص للمشاريع التي تفيد المرأة الريفية والمرأة الفقيرة في المدن .

٤- طالب نفس القرار السكرتير العام تكوين لجنة استشارية تدقق في مشاريع اللجان المختلفة ، وتتم عضويتها من ممثلي الاقاليم المختلفة كما ترشحهم حكوماتهم .

٥- لتنفيذ هذه المشاريع ،قررت اللجنة الاستشارية تعيين مسؤولة عن البرامج من ضمن ميزانية الصندوق الطوعي لعقد المرأة ، ويجرى البحث الان عن مرشحات لهذا المنصب حسب الشروط المطروحة له .

٦- قدمت اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا سبع مشاريع مقترحة الى اللجنة الاستشارية للصندوق الطوعي لعقد المرأة الذى كوّن بعد المؤتمر العالمي للمرأة الذى انعقد في ١٩٧٥

في المكسيك . هدف الصندوق الطوعي ، الذي يحصل على ميزانيته من تبرعات الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، مساعدة نهضة المرأة من خلال مشاريع عملية ملائمة لظروف كل منطقة وكل دولة . وتركز اللجنة الاستشارية لهذا الصندوق على مساعدة الدول النامية والفقيرة والتي تحتاج الى عون فني لانجاز بعض المشاريع في هذا المجال .

٧- عند دراسة مشاريع اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا وافقت اللجنة الاستشارية على ست مشاريع ورفضت مشروعا واحدا لانه يتضمن معونة عينية فقط (ادوات لمختبر) وليس مساعدة فنية بشرية . وما يلي ملخص للمشاريع الست التي وافقت عليها اللجنة الاستشارية والتي ركزت على دورات عمل تدريبية في مجالات مختلفة :

(أ) تدريب مربيات/معلمات /مسؤولات في بيت صمود ابناء تل الزعتر في لبنان . يهدف هذا المشروع الى تدريب ثلاثين كادر من العاملات في الشؤون التربوية والادارية والعناية اليومية لاطفال بيت الصمود التابع للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية . ستقدم دورات التدريب الطرق الحديثة الصحيحة للعناية بالاطفال في وضعهم الخاص في بيت الصمود ، ومبادئ ادارة مراكز رعاية الاطفال وما يستلزم ذلك من معلومات عن طرق برمجة النشاطات اليومية ، ادارة المنزل والمدرسة ، التعامل مع اقرباء اطفال الشهداء وغير ذلك من ضروريات العمل المنظم في بيت الصمود . ستقوم اللجنة الاقتصادية بالاتصال بمنظمة الامم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) للتعاون في هذا المشروع .

(ب) التنمية المتكاملة والخدمات الارشادية في المناطق الريفية . خصصت هذه الدورة التدريبية لخمسة وعشرين كادر ريفي في الاردن ، العراق ، مصر اليمن الديمقراطية اليمن العربية . تهدف الدورة الى طرح ومناقشة مفاهيم التنمية الريفية المتكاملة مع العاملات في برامج الخدمات الارشادية الريفية وتدريبهن على وسائل القيام بالخدمات الريفية في الزراعة وفي المنزل . سيتم الاتصال بمنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة لتشارك في هذه الدورة . سيتم هذا المشروع بالتعاون مع المؤسسة العامة للتثقيف والارشاد الفلاحي ، وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي - بغداد - التي كانت قد بادرت بتقديم طلب للتعاون في هذه الدورة مع اللجنة الاقتصادية .

(ج) دورة تدريبية لثمان دول في وسائل وضع المشاريع . ستدعى ثمان دول للمشاركة في هذه الدورة التدريبية : الاردن ، سورية ، العراق ، عمان ، الكويت ، مصر ، اليمن الديمقراطية واليمن العربية . تدرب العاملات في المؤسسات الطوعية او في الوزارات المختلفة على سبل وضع المشاريع ، من تحديد المشروع ، الى برمجته ، الى تنفيذه ، واخيرا الى تقييمه . سيركز التدريب على اهمية الربط بين المشاريع المختلفة التي تطرح للتنفيذ في اطار المؤسسات الطوعية او الوزارات المعنية واهداف التنمية الوطنية كما تحددها خطط التنمية في كل دولة . سيدعى المعهد العربي للتخطيط في الكويت للمشاركة في اقامة هذه الدورة .

(د) تقديم الخدمات الاجتماعية الملائمة في المناطق الريفية . سيدعى للاشتراك في هذا المشروع الدول التالية : الاردن ، سورية ، العراق ، عمان ، لبنان ، مصر ، اليمن الديمقراطية واليمن العربية . يهدف هذا المشروع للتعاون مع العاملين في مجال التخطيط والعمل الارشادي في الريف ليتم التجديد والتغيير في انماط الخدمات الاجتماعية القائمة . ينقسم هذا المشروع الى مرحلتين . الاول منها يرتكز على تجميع بيانات ومعلومات عن الخدمات الاجتماعية في الريف حتى يتم تقويم نوع الخدمات ، مؤهلات العاملين فيها ، مدى انتفاع افراد المجتمع منها ، مدى مشاركتهم في التخطيط لها ، ومدى التجاوب بين الخدمات القائمة والاحتياجات الفعلية للمجتمع كما يعبر عنها الافراد . المرحلة الثانية تتكون من حلقة دراسية ودورة تدريبية يدرس فيها المشتركون نتائج استقصاء المرحلة الاولى وطرق التجديد والابداع في احياء وتحسين الخدمات الاجتماعية حتى تلائم احتياجات الافراد الحقيقية . ستدعى جامعة الدول العربية ومركز الدول العربية للتعليم الوظائفي ، سرس الليان ، للاشتراك في هذا المشروع .

(هـ) الدورة التدريبية للتخطيط الوطني وادماج المرأة في التنمية . سيدعى كل اعضاء اللجنة الاقتصادية للاشتراك في هذه الدورة ، وكذلك باقي الدول العربية الاعضاء في جامعة الدول العربية . تهدف الدورة لتدريب افراد من الجنسين العاملين في اجهزة التخطيط المختلفة في وزارات التخطيط او في اجهزة التخطيط في الوزارات المختلفة . سيركز التدريب على سبل دمج برامج نهضة المرأة في اولويات خطط التنمية الوطنية العاملة والخطط القطاعية . ستدعى جامعة الدول العربية واللجنة الاقتصادية لافريقيا للمشاركة في هذه الدورة .

(و) موارد مالية مرنة لزيادة المعونة الفنية لمشاريع قائمة في بعض الدول الاعضاء - منهم برنامج الصحة الاساسية في عمان ، التنمية الريفية في اليمن الديمقراطية واليمن العربية ، المرشدات الاجتماعيات في البحرين ، وتنمية الموارد البشرية في لبنان .